جرائم الإعتداءات الجسدية من منظور نظرية آنومي لدوركايم

الدكتور محمود ميرخليلي
أستاذ، كلية القانون، قسم القانون الجنائي، جامعة طهران، إيران
Mirkhalili@ut.ac.ir
علي حيدر دايم الفؤادي
طالب ماجستير، كلية القانون، قسم القانون الجنائي، جامعة الاديان والمذاهب في قم، إيران
fudapro@gmail.com

Crimes of physical assault from the perspective of Durkheim's theory

Dr. Mahmood Mirkhalili
Professor, Faculty of Law, Department of Criminal Law, University of Tehran, Iran
Ali Haider Daim AlFuaadi
Master student, Faculty of Law, Department of Criminal Law, University of Religions and Denominations in Qom, Iran

الملخص:-

قدم إميل دوركايم مفهوم الأنوميا في كتابه "الانتحار" عام ١٨٩٧، واقتبسه من الفيلسوف غويو. وتعني الأنوميا تفكك المؤسسات الاجتماعية، وانهيار المعايير والقيم.

مما يؤدي إلى تناقض بين الإيديولوجيات الرسمية والواقع، وشعور الأفراد بالاغتراب وفقدان الأخلاق.

وترتبط الأنوميا بمفهوم دوركايم عن الضمير الجماعي، فعند ضعف الضمير الجماعي تنشأ حالة اللامعيارية، وفقدان المعايير الأخلاقية التي توجه السلوك. ويصنف دوركايم الظواهر الاجتماعية إلى صحية أو مرضية بناء على مدى تنظيم النظام الاجتماعي. فالأنوميا تعني اضطراب وعدم توازن النظام الاجتماعي، مما يؤدي للفوضى وعدم الالتزام بالقوانين والقواعد. وترتبط الأنوميا بانتشار جرائم الاعتداءات الجسدية، حيث تؤدي عوامل مثل البطالة وضعف الروابط الاجتماعية وثقافة العنف إلى زيادة معدل هذه الجرائم. وسنتبع ضمن هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتفسير

جرائم الاعتداء الجسدي. يتطلب ذلك بيان المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة وفهم الظواهر الاجتماعية المتعلقة بجرائم الاعتداء الجسدي، وعند الانتهاء قد تم الوصول على عدد من النتائج، وأيضاً التوصيات والمقترحات، والتي من شأنها أن تساهم في توضيح جرائم الاعتداءات الجسدية من منظور نظرية الآنومي لدوركايم.

الكلمات المفتاحية: جرائم، إعتداء جسدي، نظرية الآنومي، دوركايم.

Abstract:-

Emile Durkheim introduced the concept of anemia in his book "Suicide" in 1897, and quoted it from the philosopher Guyot. Anemia means the disintegration of social institutions, and the collapse of norms and values.

This leads to a contradiction between official ideologies and reality, and individuals feel alienated and lost morals.

Anomia is linked to Durkheim's concept of the collective conscience. When the collective conscience is weak, a state of non-normality arises, and the loss of moral standards that guide behavior.

Durkheim classifies social phenomena as healthy or pathological based on the extent to which the social system is organized.

Anemia means disorder and imbalance in the social system, which leads to chaos and non-compliance with laws and rules.

Anemia is linked to the prevalence of crimes of physical assault, as factors such as unemployment, poor social ties and a culture of violence lead to an increase in the rate of these crimes.

Within this research, we will adopt the descriptive analytical approach to understand and explain the crimes of physical assault. This requires clarifying the concepts associated with this study and understanding the social phenomena related to physical assault crimes.

Upon completion, a number of results were reached, as well as recommendations and proposals, which would contribute to clarifying the crimes of physical assaults from the perspective of Durkheim's anomie theory.

Key words: crimes, physical assault, anomie theory, Durkheim.

المقدمة:ـ

في عام ١٨٩٧، أدخل إميل دوركايم مصطلح الأنوميا إلى علم الاجتماع من خلال كتابه "الانتحار"، واقتبس هذا المصطلح من الفيلسوف الفرنسي جين ماري غويو، تتجلى الأنوميا في حالة التفكك التنظيمي لمؤسسات المجتمع، وانهيار المعايير والانفصال بين الأهداف الاجتماعية المعلنة والوسائل الصحيحة لتحقيقها. ينشأ التناقض الواضح بين الإيديولوجيات الرسمية والواقع المعاش، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالاغتراب والعبثية والانهيار الأخلاقي، وتأثير سلبي على سلوكهم.

وتُعد اللامعيارية حالة ترتبط وثيقًا بفكرة الضمير الجماعي لدوركايم، حيث يُمثل الضمير الجماعي الأخلاق المشتركة والتفاهمات والمعتقدات والمعايير والقيم التي يتفق عليها الأفراد. في التضامن الميكانيكي، كان الضمير الجماعي قويًا ومؤثرًا في توجيه سلوك الأفراد، لكنه أصبح ضعيفًا مع التحول إلى التضامن العضوي. عندما يتلاشى الضمير الجماعي، ينشأ انخفاض في القدرة على تحديد السلوك الملائم وغير الملائم، ويشعر الأفراد بفقدان المعايير والجذور. وببساطة، ينتج هذا النقص في المبادئ التوجيهية الأخلاقية الواضحة عن حالة اللامعيارية، والتي تترتب على تناقص قوة الضمير الجماعي والتحول إلى التضامن العضوي[1]. دوركايم يرى أن الظواهر الاجتماعية يمكن تصنيفها إما كمرضية أو صحية، استناداً إلى حالة النظام الاجتماعي ومدى تنظيمه. فعندما يتعرض النظام الاجتماعي لحالة من الاضطراب والعدم التوازن، يصبح غير منتظم، ويتحول إلى حالة من الانفلاق والعدم التقيد بالقواعد والقوانين، وهذه هي حالة الأنوميا. ومن هنا، يرتبط ذلك بالمجتمع عندما تفتقد له القاعدة المنظمة التي تحكم سلوك أفراده، فإنه يدخل في حالة الأنوميا، وهذا يعني أن هناك تناقضًا بين متطلبات الفرد وواجباته، مما يجعله يشعر بالتوتر والاضطراب، ويدفعه إلى الانعزال والعزلة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية دراسة جرائم الاعتداءات الجسدية بناءً على نظرية الأنومي ورؤية دوركايم، حيث يعتبر اللامعيارية والمشاكل الاجتماعية في العالم الحديث تشوهات مؤقتة وليست حالات دائمة. على عكس المنظرين الثوريين الراديكاليين مثل ماركس، كان

دوركايم أكثر محافظة واهتمامًا بـ"علاج" المجتمع بدلاً من إحداث ثورة فيه. وبناءً على ذلك، قدم دوركايم عددًا من الحلول المحتملة للأنوميا بوصفها حالة اجتماعية مرضية. وأبرزت رؤيته أهمية الرابطات المهنية في تحقيق هذه الحلول، حيث رأى أنها قادرة على جمع العمال والمديرين وأصحاب الأعمال معًا في مجموعة واحدة موحدة وبالتالي، تساهم هذه الرابطات في استعادة الوعي الجماعي للأخلاق المشتركة. ومن المهم أن يتعزز الضمير الجماعي من خلال هذه الرابطات، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل حالة اللامعيارية وتوفير "علاج" محتمل للمجتمع لذا، ينبغي أن ندرس جرائم الاعتداءات الجسدية ونفهمها في سياق الأنوميا وتأثيرها على الضمير الجماعي والحاجة إلى استعادة التوازن والتنظيم الاجتماعي.

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى توضيح أنواع ومكونات المعايير الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الأفراد وتنظيم المجتمع.
- تحليل أسباب جرائم الاعتداءات الجسدية وفقًا لنظرية الأنومي لدوركايم.
- استكشاف الأسباب الذاتية لجرائم الاعتداءات الجسدية وفقًا لنظرية الأنومي لدوركايم، وهي العوامل التي تنشأ من داخل الفرد نفسه، مثل التوتر والاضطراب النفسي.
- تحليل الأسباب الموضوعية لجرائم الاعتداءات الجسدية وفقًا لنظرية الأنومي لدوركايم، وتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على الفرد وتزيد من احتمالية ارتكابه للجرائم الجسدية.
- اقتراح الحلول المحتملة للأنوميا وعلاج جرائم الاعتداءات الجسدية وفقًا لنظرية الأنومي لدوركايم، ومنها دور الرابطات المهنية في تعزيز الوعي الجماعي وتعزيز القيم والأخلاق المشتركة في المجتمع.

إشكالية البحث:

تتجلى المشكلة الخاصة بهذه الدراسة بفهم الاعتداء الجسدي لأنه اختلالًا في المعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، حيث يتسبب في ارتكاب سلوك انحرافي وغير مقبول يأتي

هذا الاعتداء من خلال مجموعة من العوامل التي تؤثر على دور الفرد في المجتمع، ونورد بعض الأسئلة من خلال الدراسة:

١- ما هي أسباب جرائم الاعتداءات الجسدية وفق نظرية الأنومي لدروكايم؟

٢- ماهي الحلول المحتملة اللامعيارية لعلاج جرائم الاعتداءات الجسدية وفق نظرية الأنومي لدروكايم؟

منهج البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتفسير جرائم الاعتداء الجسدي. يتطلب ذلك بيان المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة وفهم الظواهر الاجتماعية المتعلقة بجرائم الاعتداء الجسدي.

الدراسات السابقة:

١- حمزة الذهبي(٢٠٢٠): يُسلط المقال الضوء على وجود السلوك الإجرامي في المجتمع الإنساني ويقدم تعريفًا للجريمة من الناحية القانونية والنفسية والاجتماعية، ويستعرض المقال النظريات السوسيولوجية المختلفة للجريمة، مثل نظرية الانومي (اللامعيارية) ودور الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المشروعة في تحقيق هذه الأهداف دون انتهاك القانون أو المتواضعات الاجتماعية، كما يستعرض المقال أيضًا نظرية التقليد ودورها في ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى نظرية الاختلاف التفاضلي ونظرية الوصم، ويختتم المقال بالتأكيد على أن السلوك الإجرامي قد يكون سلوكًا فرديًا في بعض الأحيان وسلوكًا اجتماعيًا في أحيان أخرى.

٢- نادية عبد المجيد الرقيعي (٢٠١٦): تناولت دراستها تحليل أزمة القيم الأنومي، قدّمت الدراسة مقاربة سوسيولوجية لطبيعة القيم وأصنافها المختلفة، وتناولت وجهات النظر المختلفة حول مصدر القيم وأهميتها، كما تطرقت الدراسة إلى القيم الجمعية ودورها في بناء العنصر المعياري والتنظيم الاجتماعي، وخلصت الدراسة إلى أن القيم الاجتماعية هي العنصر المحوري في البنية الاجتماعية، وأن فهمنا للنسق القيمي ضروري في دراسة علم الاجتماع، حيث يمكن اعتبارها النسيج العلاقي بكل صوره،

وتحطم هذا النسيج يؤدي إلى التفكيك الاجتماعي.تتشابه هاتين الدراستين في تناولهما لموضوع الجريمة من منظور علم الاجتماع، ولكن يتعامل كل منهما مع نوع محدد من الجريمة، في حين تركز دراستنا على جرائم الاعتداءات الجسدية على الأشخاص.

المبحث الأول

جرائم الاعتداءات الجسدية

الجريمة هي نتيجة لتوتر العلاقة بين الفرد والمجتمع، وكان فهم الاعتداء في الماضي يعزى إلى طبيعة الشخص المعتدي الشريرة، وكانت الانتقام هي الدافع الرئيسي وراء السلوك الجرمي، ولا يمكن التعجب من انتشار الجريمة، فقد روى التاريخ حقائق قديمة عن تلك الجرائم، وحتى الكتب السماوية تشهد بأن الجريمة كانت موجودة منذ زمن بعيد، حيث يرجع بعضها إلى عهود سحيقة وأزمنة ما قبل التاريخ، فمنذ خروج الإنسان من الجنة، لم يمض وقت طويل حتى قام بارتكاب جريمة قتل ظالمة عندما قتل هابيل على يد قابيل، وهذه كانت أول مأساة إنسانية تعرفها البشرية على وجه الأرض.

المطلب الأول

مفهوم جرائم الاعتداءات الجسدية

ان الحماية القانونية لجسم الإنسان تكون متكاملة بغض النظر عن أهمية الوظيفة التي يقوم بها العضو المستهدف، سواء كان العضو ظاهراً أو مخفيًا، لا يوجد فرق بين الاعتداء الموجه ضد جزء محدد من الجسم والاعتداء الذي يؤثر على جميع أجزاء الجسم، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الحماية القانونية لجسم الإنسان الأعضاء التي تكون عاجزة عن أداء وظائفها بشكل كامل أو جزئي، مثل الأعضاء المشلولة. كما يشمل مفهوم جسم الإنسان وبالتالي الحماية القانونية له، نقل الأعضاء البشرية إلى الجسم التي لم تكن موجودة فيه منذ الولادة، ولكن تمت إضافتها لعلاج حالة صحية تتطلب استبدال أعضاء ناقصة أو تالفة. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن مفهوم جسم الإنسان الأعضاء النادرة أو الغير طبيعية التي تحتاج إلى الحماية القانونية تقوم هذه الأعضاء بأداء وظائف حيوية ضرورية لبقاء الإنسان، سواء كانت هذه الوظائف من النوع الفسيولوجي أو النفسي[٢].

الفرع الأول: الاعتداءات الجسدية.

الاعتداء على الإنسان يشير إلى أي فعل يسبب ألمًا أو عذابًا شديدًا سواء جسديًا أو عقليًا، ويتم تنفيذه عمدًا ضد شخص بهدف الحصول على معلومات منه، أو لمعاقبته على فعل ارتكبه أو يشتبه في ارتكابه، سواء من قبل الشخص المعتدي أو أي شخص ثالث، يمكن أن يشمل الاعتداء أيضًا تهديده أو إجباره على فعل شيء معين، سواء من قبل الشخص المعتدي أو أي شخص آخر بصفته موظفًا رسميًا.(٣)

ويجب ألا ننسى أن الألم والعذاب الذي يتكبده الشخص لا يقتصر فقط على العقوبات القانونية، بل يمكن أن يكون أيضًا بسبب تمييز أو تحريض أو موافقة أو صمت من قبل موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، هذا النوع من الألم والعذاب يستند إلى تأثير قوة جسدية تستخدم لاستخلاص معلومات أو السيطرة على الشخص بشكل غير إرادي، حيث يتعطل إرادته نتيجة لهذه القوة المادية. بالإضافة إلى ذلك، يُعرف التعذيب كأنه أشد أنواع الاعتداء الجسدي، حيث يتضمن الانتزاع أو الاعتصار أو الاستخراج بالقوة، يتسبب التعذيب في تعطيل إرادة الشخص بصورة مادية تجعله غير قادر على مقاومة القوة المستخدمة ضده، وقد يتسبب في فقدان الحركة الإرادية وتحولها إلى حركة عضوية خاضعة للقوة دون إرادة(٤). بصورة عامة، يمكن أن يشمل المفهومين السابقين أي تصرف يسبب أذى جسديًا أو عقليًا للإنسان.

الفرع الثاني: أنواع جرائم الاعتداءات الجسدية.

تعتبر جرائم الاعتداءات الجسدية تجسيدًا للعنف الذي يمارسه البشر بحق بعضهم البعض، وتتنوع هذه الجرائم بتنوع كبير، ما بين الاعتداءات الجسدية البسيطة والمؤلمة إلى الاعتداءات القاتلة الوحشية.

فقد يشمل هذا النوع من الجرائم الاعتداءات الجسدية الجنسية، والضرب والجروح، والتعذيب، والاختطاف، وحتى القتل، يتصاعد خطر هذه الجرائم في بيئات مختلفة، سواء داخل الأسرة أو في الشوارع أو حتى في الأماكن العامة، ورغم تباين الأسباب والدوافع التي تقف وراء تلك الأعمال الشنيعة، إلا أنها غالبًا ما تنبع من العنف النفسي والعصبي، والتفاوت الاجتماعي، والتوترات العاطفية، والتعصب الثقافي، تعد هذه الجرائم نتيجة مباشرة لتفشي العنف وفقدان السيطرة على الانفعالات السلبية(٥). من خلال فهم أنواع

جرائم الاعتداءات الجسدية وتحليلها بعمق، نسعى إلى إلقاء الضوء على هذه المسألة الهامة وإثارة الوعي العام حولها إنها فرصتنا للعمل معًا كمجتمع لإحداث التغيير والعمل نحو بناء عالم آمن وخالٍ من العنف والظلم، فالتصدي لجرائم الاعتداءات الجسدية يستلزم تضافر الجهود والتعاون بين الحكومات، والمؤسسات القانونية، والمجتمعات المحلية، والأفراد.

أولاً - الجرح:

يشير الجرح إلى فعل التسبب في إصابة الشخص بضرر جسدي باستخدام آلة حادة، ويشمل أنواعًا مختلفة من الجروح مثل الجروح السطحية والقطع والكسور والحروق يمكن أن يستخدم مصطلح "جرح" لوصف الشخص المصاب بضرر جسدي، مثل "امرأة جريحة" أو "رجل جريح"، كما يُستخدم مصطلح الجراحة لوصف عملية تدخل جراحي لعلاج الجروح والإصابات(٦).

ثانياً - الضرب:

الضرب هو تأثير يحدث عندما يصطدم شيء بجسم الإنسان أو يتعرض للضغط، ويمكن أن يكون الضرب بواسطة أي عضو في جسم الجاني، مثل لكمة باليد أو ركلة بالقدم، أو لطمة بالكف، أو برأسه. يحدث الضرب عن طريق الاصطدام بالمجني عليه أو دفعه من أي جزء من جسمه، أو جذبه من يده أو شعره، أو حتى إسقاطه على الأرض، وهكذا. ويمكن أن يكون الضرب باستخدام أي أداة، مثل عصا أو جسم صلب مثل قطعة خشب أو حديد، أو بواسطة سوط جلدي أو ما شابه ذلك، لا يتطلب الضرب بالضرورة أن يسبب ألمًا للمجني عليه، حيث يختلف الشعور بالألم من شخص لآخر. ويمكن أن لا يترك الضرب آثارًا ظاهرة مثل كدمة أو احتقان أو غيرها، ويمكن أن يكون الضرب بسيطًا أو جسيمًا، وقد يؤدي إلى الموت نتيجة لشدته أو الإصابات الناتجة عنه(٧). يتعامل القانون العراقي النافذ مع جريمة الاعتداء الذي قد يؤدي إلى الموت في المادة ٤١٠ وتنص المادة على أنه إذا قام شخص بالاعتداء بشكل متعمد على آخر بالضرب أو الجرح أو العنف أو إعطاء مادة ضارة، أو ارتكب أي فعل آخر مخالف للقانون، ولم يكن قصده قتل الشخص، ولكن تسبب في وفاته، فإنه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ١٥ سنة، إذا تمت الجريمة بتدبير مسبق أو إذا كان المجني عليه من أصول الجاني أو كان موظفًا أو مكلفًا بخدمة عامة وتعرض للاعتداء أثناء تأديته للوظيفة أو الخدمة، يكون العقاب السجن لمدة تصل إلى ٢٠ سنة(٨). وبناءً على نص المادة ٤١٠، يتطلب تحقيق جريمة الاعتداء المفضي إلى الموت وجود ركنين، الركن المادي والركن

المعنوي، ووجود علاقة سببية بين فعل الجاني والنتيجة الجرمية وهي وفاة المجني عليه. يظهر من تحليل النص أنه لا بد من تحقق الركن المادي والركن المعنوي ووجود العلاقة السببية بين فعل الجاني والوفاة لتحقيق جريمة الاعتداء المفضي إلى الموت.

ثالثاً - التعذيب:

تأثر هذا المفهوم بشكل كبير على المستوى الدولي من خلال العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. تم ترجمة هذه المبادئ عمليًا من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى القانوني الدولي، بما في ذلك الهيئات الدولية والمحلية. على المستوى الدولي، تم تجريم التعذيب في المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، وهذا يتجلى في الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحاكم الجنائية الدولية، والمؤلفات القانونية على المستوى الدولي[٩]. في سياق القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية المتعلقة به، يتم تجريم التعذيب خلال النزاعات المسلحة، على الرغم من عدم وجود تصريح صريح في اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ بشأن حظر التعذيب، إلا أن بعض نصوصها تشير إلى المبادئ ذات الصلة بهذه الجريمة.

المبحث الثاني

عوامل الانومي وتأثيرها على جرائم الاعتداءات الجسدية

تعتبر ظاهرة الجريمة من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية. ومن أهم هذه العوامل ما يسمى بـ"عوامل الانومي" أو الظروف الاجتماعية غير الطبيعية التي يعيشها أفراد المجتمع[١٠]. ففي ظل انتشار ظواهر مثل البطالة، وضعف الروابط الاجتماعية، وثقافة العنف، تزداد نسبة ارتكاب بعض الجرائم مثل جرائم الاعتداءات الجسدية. لذا سيتناول هذا البحث دراسة تأثير أهم عوامل الانومي من جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية على ارتكاب جرائم الاعتداءات الجسدية.

المطلب الأول

مفهوم الانومي وأنواعها

يعتبر مفهوم اللامعيارية أحد المفاهيم الأساسية في فكر عالم الاجتماع الفرنسي إميل

دوركايم، حيث ربطه بمفهوم الضمير الجماعي الذي يمثل الأخلاق والمعايير والقيم المشتركة في المجتمع. وكان دوركايم يرى أن الضمير الجماعي قويا وملزما في التضامن الميكانيكي، لكنه بدأ يضعف مع انتقال المجتمع إلى مرحلة التضامن العضوي. وعندما يضعف الضمير الجماعي يصبح الأفراد غامضين حول السلوك المقبول أو غير المقبول، مما يؤدي إلى حالة من انعدام المعايير أو الجذور وهذا ما أسماه دوركايم باللامعيارية، التي ترتبط بالتضامن العضوي وضعف القدرة التنظيمية للمجتمع.

كما قدم دوركايم تحليلا مفصلا لحالة اللامعيارية في دراسته الشهيرة عن الانتحار التي اعتبرها إحدى العوامل الأربعة التي تؤدي إلى الانتحار، إلى جانب الانتحار الاناني والإيثاري والقدري.

تعريف الانومي:

أولاً - مفهوم الانومي

الانومي لغة: غير الطبيعي أو غير القياسي واصطلاحا: هي الظروف الاجتماعية غير الطبيعية التي يعيشها أفراد المجتمع بسبب أحداث خارجية أو تغيرات اجتماعية مفاجئة[١١]. وهي غياب المعايير المجتمعية أو انهيارها أو اختلاطها أو تعارضها، وهي الحالة التي تتضاءل فيها قدرة المجتمع على توجيه أفراده أخلاقيا، ينتشر مصطلح الأنوميا في الكتابات اليونانية الكلاسيكية، حيث تشتق صفة "أنوميا" التي تعني "بلا قانون"، ومنذ ذلك الحين، اكتسب المصطلح دلالة سلبية واتسع استخدامه للدلالة على الانهيار والكارثة، في علم الاجتماع، يرتبط هذا المصطلح بشكل شائع بأعمال إميل دوركهايم وروبرت ميرتون، استُخدم هذا المصطلح لأول مرة في علم اجتماع إميل دوركهايم، الذي وصف ضعف ارتباط الناس بالمعايير عندما يتعطل عملهم، مما يؤدي إلى الفوضى والصراع العدائي وارتفاع مستويات الجريمة والانحراف والانتحار في المجتمع، ويمكن أن يؤدي إلى التفكك والانحلال.

أما مفهوم الأنومي يرتبط ب"اميل دوركايم" و هو يتناول المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر بالتحليل - و أطلق عليه مؤسس السوسيولوجيا الحديثة.

الأنومي بمثابة حالة اجتماعية لم تعد فيها المعايير أو أهداف المجتمع قادرة على ممارسة الضبط الاجتماعي على أعضاءه و لذلك بات الفرد و ليس الجماعه يقرر لنفسه ما هي

الأهداف التي ينبغي السعي اليها و الى أي حد و ان الفرد هو أساسا عاجز عن وضع حدود لرغباته الخاصة و بذلك فهو محكوم عليه بأن يعيش حياة من السعي المستمر دون انجاز حقيقي للأهداف.

ثانياً - أنواع الانومي

الانومي الاقتصادية: مثل انتشار البطالة والفقر.

الانومي الاجتماعية: مثل ضعف الروابط بين أفراد المجتمع.

الانومي الثقافية: مثل انتشار ثقافة العنف وعدم الاهتمام بالقيم.

الانومي السياسية: مثل عدم الثقة بالحكومة أو انتشار الفوضى السياسية

ثالثاً - مفهوم الانومي عند دوركايم

تشير اللامعيارية إلى غياب القواعد والمعايير التي تحكم السلوك وينتج ذلك عن تركيب اجتماعي يؤدي إلى حالة من عدم النظام وانعدام القوانين، مما يجعل مفهوم السلوك يفتقر إلى القاعدة أو المعيار الذي يمكّن من التمييز بين السلوك السوي وغير السوي[١٢]. وفي ظل انتشار اللامعيارية، تصاب القيم والأعراف والقوانين في المجتمع بالضعف والوهن، فتفتقد إلى القاعدة التي تستند إليها بسبب عدم القبول بها أو الإقتناع بجدواها وهذا يؤدي إلى شعور الفرد بالقلق والتوتر وانعزاله عن المجتمع. أما في المجتمعات التقليدية والريفية، فيتحقق التضامن والوعي الاجتماعي من خلال وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية[١٣].أما في المجتمعات الحضرية الحديثة، فمن الصعب تحقيق اتفاق على القيم والمعتقدات لذلك، لا بد من وضع قوانين لتنظيم التفاعلات بين الأفراد والجماعات وفي هذه المرحلة قد يصل المجتمع إلى حالة من الفوضى وانعدام النظام والقواعد بسبب غياب الأطر المنظمة للسلوك[١٤].

١- يرتبط مفهوم اللامعيارية ارتباطًا وثيقًا بفكرة دوركايم حول الضمير الجماعي.

٢- يمثل الضمير الجماعي الأخلاق والمعايير والقيم المشتركة في المجتمع.

٣- كان الضمير الجماعي قويًا في التضامن الميكانيكي، لكنه ضعف مع انتشار التضامن العضوي.

٤- عندما يضعف الضمير الجماعي يصبح الناس غامضين حول السلوك المناسب ويشعرون بعدم وجود معايير أو جذور.

٥- هذا الشعور بفقدان المعايير والمبادئ التوجيهية هو ما يعرف باللامعيارية.

٦- ترتبط اللامعيارية ارتباطًا وثيقًا بالتضامن العضوي وضعف الضمير الجماعي.

٧- اقترح دوركايم تعزيز دور الروابط المهنية لاستعادة الضمير الجماعي والتغلب على حالة اللامعيارية.

المطلب الثاني

عوامل الانومي وتأثيرها على جرائم الاعتداءات الجسدية

يمكن أن تؤدي عدة عوامل إلى اللامعيارية وانتشار جرائم الاعتداءات الجسدية، منها:

التفكك الأسري: انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية مسؤولة عن تنشئة الأبناء وغرس القيم الأخلاقية لديهم[١٥]. ضعف الروابط الاجتماعية: قلة التماسك والتضامن بين أفراد المجتمع وغياب المسؤولية الاجتماعية[١٦]. البطالة: تدفع الشباب إلى الجريمة نتيجة الشعور بالإحباط وفقدان الأمل في المستقبل. الفقر: يدفع إلى الجريمة من أجل الحصول على المال بالقوة والعنف. انتشار المخدرات والكحول: تقلل التحكم بالنفس وتؤدي إلى العنف. العنف الإعلامي: تعرض مشاهد العنف بكثرة يؤدي إلى تقبله واعتباره سلوكًا عاديًا. غياب العقاب الرادع: عدم تطبيق القانون بحزم يشجع على انتشار جرائم الاعتداء.

الخاتمة:-

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن نظرية دوركايم في الآنومي تعد من أهم النظريات التي تفسر ظاهرة انتشار جرائم العنف والاعتداءات الجسدية. حيث يرى دوركايم أن انحلال الروابط الاجتماعية وضعف التكامل الاجتماعي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وعدم التحكم، ما يدفع الأفراد إلى اللجوء للسلوكيات العنيفة والمخالفة للقانون.

وتتمثل أهم مظاهر الآنومي التي تسهم في انتشار جرائم العنف بما يلي: تفكك الأسرة وضعف الروابط الأسرية، غياب القيم والمعايير الاجتماعية الملزمة، ارتفاع معدلات البطالة، ضعف دور المؤسسات الدينية والتعليمية. وبالتالي، فإن تعزيز المؤسسات الاجتماعية وتماسك الأسر والمجتمعات، إضافة لمواجهة مصادر الضغوط الناجمة عن العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية، يمثل أهم السبل للوقاية من ظاهرة الآنومي وانتشار جرائم العنف بمختلف

أشكالها. حيث سلط هذا البحث الضوء على إحدى أهم النظريات التي تفسر ظاهرة انتشار جرائم الاعتداءات والعنف، وهي نظرية إيميل دوركايم في الآنومي، حيث تناولنا مفهوم الآنومي وأبعادها المختلفة، كما سلطنا الضوء على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار وضعف الروابط الاجتماعية. كما تطرقنا لأهم الدراسات والأبحاث التي تؤكد على العلاقة بين مستوى الآنومي في المجتمع ونسب انتشار جرائم العنف، حيث أظهرت النتائج أن دول العالم ذات مستويات عالية من عدم التكامل وانحلال الروابط الاجتماعية تشهد معدلات أعلى لهذه الجرائم.

وخلصنا إلى أن تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة وتماسك الأسر والمجتمعات، إضافة إلى معالجة العوامل الكامنة وراء ظاهرة الآنومي يمثل الخيار الأمثل للحد من انتشار جرائم العنف، مع ضرورة إجراء المزيد من البحوث لفهم جذور هذه الظاهرة بشكل أعمق.

أولاً: النتائج:

١. تفسر نظرية دوركايم جرائم الاعتداءات الجسدية على أنها ناتجة عن حالة من آنومي (فقدان القيم والمعايير الاجتماعية) في المجتمع.

٢. آنومي تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية والتماسك بين أفراد المجتمع مما يسهل ارتكاب الجرائم.

٣. انتشار جرائم الاعتداءات الجسدية في مجتمع ما يدل على وجود حالة من آنومي اجتماعية في ذلك المجتمع.

٤. كلما زادت حدة الآنومي في مجتمع ما، كلما زاد معدل جرائم الاعتداءات الجسدية.

٥. تدني القيم الأخلاقية وضعف الضوابط الاجتماعية يؤديان إلى انتشار ثقافة العنف ومن ثم جرائم الاعتداء الجسدي.

٦. تدعو نظرية دوركايم إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والضوابط الأخلاقية لمكافحة آنومي والحد من جرائم الاعتداء.

ثانياً: التوصيات:

١. تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجامعات لتعزيز القيم الأخلاقية ومكافحة الآنومي.

٢. إصلاح التشريعات والقوانين ذات الصلة بمكافحة العنف وتشديد العقوبات الرادعة لمرتكبي جرائم الاعتداء.

٣. تنظيم حملات توعية مجتمعية لنبذ ثقافة العنف والترويج لقيم التسامح وقبول الآخر.

٤. إنشاء مراكز متخصصة لمتابعة وإعادة تأهيل مرتكبي جرائم الاعتداء وحماية الضحايا.

٥. توفير الدعم الاجتماعي والنفسي لأفراد المجتمع للحد من حالات الإحباط وفقدان السيطرة.

٦. تفعيل دور الأجهزة الأمنية في مكافحة ظاهرة البلطجة والاعتداءات العشوائية.

٧. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول أسباب انتشار جرائم الاعتداء وسبل الحد منها.

هوامش البحث

(١). محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (٣)، السنة (٢٩)، ١٩٥٩، ٥٤٠.

(٢). صباح سامي داؤود: المسؤولية الجنائية عن تعذيب الأشخاص، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ص٣

(٣). محمود شريف بسوني: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان المجلد الأول الوثائق العالمية، الطبعة الأول ٢٠٠٣، دار الشروق، ص٦٩٥.

(٤). رمزي رياض عوض الحقوق الدستورية في قانون الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة ٢٠٠٣، ص٢٢٥

(٥). عدلي خليل، جرائم الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة وإصابات العمل والعاهات في ضوء القانون والطب الشرعي، دار الكتب القانونية، مصر، ١٩٩٩، ص١٥.
(٦). ابن منظور – جمال الدين بن مكرم لسان العرب الجزء الأول، دار صادر – بيروت – لبنان، ١٩٩٠، ص٤٢٢.
(٧). عبد الستار البزركان، قانون العقوبات القسم العام، بين التشريع والفقه والقضاء، منشورات وزارة الاعلام العراقية، ط ١ ٢٠٠٤، ص ١
(٨). كامل السامرائي، قانون العقوبات الجديد، مطبعة الازهر، بغداد، ١٩٦٩، ص ١٥٨.
(٩).طارق عزت محمد رخا، تجريم التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بكرامة الإنسان، رسالة دكتوراه من كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر ١٩٩١، ص ٣٠٩
(١٠). طلعت مصطفى السروجي،الشباب وظاهرة الأنومي، قراءة في صراع الهوية القومية العالمية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثالث، ص١٧
(١١). الوريكات، عايد عواد (٢٠٠٨): نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ، ص١٢٦
(١٢). عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،ص٣٥
(١٣). طلعت مصطفى السروجي،الشباب وظاهرة الأنومي، قراءة في صراع الهوية القومية العالمية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثالث، ص١٧
(١٤). عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،ص٤١
(١٥). عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،ص٦٤
(١٦). حامد زهران ، علم النفس الاجتماعي، دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٣، ص ١٢٦.

قائمة المصادر والمراجع

١. محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (٣)، السنة (٢٩)، ١٩٥٩
٢. صباح سامي داؤود: المسؤولية الجنائية عن تعذيب الأشخاص، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد
٣. محمود شريف بسوني: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان المجلد الأول الوثائق العالمية، الطبعة الأول ٢٠٠٣، دار الشروق
٤. رمزي رياض عوض الحقوق الدستورية في قانون الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة ٢٠٠٣

٥. عدلي خليل، جرائم الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة وإصابات العمل والعاهات في ضوء القانون والطب الشرعي، دار الكتب القانونية، مصر، ١٩٩٩
٦. ابن منظور – جمال الدين بن مكرم لسان العرب الجزء الأول، دار صادر – بيروت – لبنان، ١٩٩٠
٧. عبد الستار البزركان، قانون العقوبات القسم العام، بين التشريع والفقه والقضاء، منشورات وزارة الاعلام العراقية، ط ١ ٢٠٠٤
٨. كامل السامرائي، قانون العقوبات الجديد، مطبعة الازهر، بغداد، ١٩٦٩
٩. طارق عزت محمد رخا، تجريم التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بكرامة الإنسان، رسالة دكتوراه من كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر ١٩٩١
١٠. طلعت مصطفى السروجي، الشباب وظاهرة الأنومي، قراءة في صراع الهوية القومية العالمية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثالث
١١. الوريكات، عايد عواد (٢٠٠٨): نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة
١٢. عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية
١٣. طلعت مصطفى السروجي، الشباب وظاهرة الأنومي، قراءة في صراع الهوية القومية العالمية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثالث
١٤. عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية
١٥. جلبي، علي عبد الرازق (١٩٩٩): الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
١٦. حمد زايد، الاتجار في البشر بيف الرصد الامبريقي والتفسير النظري، في بحث الزواج في إطار الاتجار بالبشر، المركز القومي لمبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ، ٢٠١٠
١٧. عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية
١٨. حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٣
١٩. عدلي خليل، جرائم الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة وإصابات العمل والعاهات في ضوء القانون والطب الشرعي، دار الكتب القانونية، مصر، ١٩٩٩
٢٠. ليون مينارد، الانتحار والاخلاق، ترجمة: عادل العوا، داردمشق للنشر ـ سوريا، ١٩٩٦
٢١. ماك شان، السلوك إلاجرامي، النظريات، ترجمة وتعليق عدلي السمري
٢٢. أحمد عياش، الانتحار نماذج حية لمسائل لم تحسم بعد، ط، ١ الفارابي، بيروت.